العنف السياسي وأزمة القيم

الباحثة : إلهام البودالي وديع

المقدمة :-

إن ظاهرة العنف السياسي من الظواهر التي أثارت ولا زالت تثير اهتمام وجدل العديد من العلماء والمفكرين خاصة بعد ازدياد موجة العنف التي رافقت الربيع العربي ، فكل محاولة للتغيير أو التبديل يكون العنف حاضرا فيها بقوة .

وتتميز هذه الظاهرة بالغموض والتداخل الشديد فهي تظهر وتختفي في ظل ظروف مختلفة وغير ثابتة، ولهذا من الصعب دراستها وتحليلها .

وتكتسي هذه الظاهرة أهمية كبرى لأنها تمس حياة المواطن ،وتؤثر في حياته اليومية فهي تسبب الاضطراب وغياب الأمن ،ومن ثم فهي تؤرق الفرد لأنها تعرقل مسيرة الحياة اليومية وتعرقل الحكومة لأنها تستهدفه بشكل مباشر هذا إن كان العنف من جانب المواطن (الشارع) أما إذا كان العنف من جانب الحكومة فهذا أيضا له تأثيره السلبي على الفرد بالدرجة الأولى وعلى الحكومة لأن اختيارها سبيل العنف دليل على ضعفها ولان ظهور حركات عنف واضطرابات في منطقة ما يدل على وجود خلل سياسي،ولهذا يتوجب علينا الاهتمام بها ودراسة أسبابها ومسبباتها وعلاقتها بالمجتمع ، فهل هي نابعة من أزمات المجتمع (سياسية اقتصادية اجتماعية ....) أم أنها خارجية تفرض من الخارج - وإن كانت هذه الدراسة تستبعد بشكل عام العوامل الخارجية - أم هي رد فعل طبيعي لإفرازات اجتماعية وثقافية مرتبطة بتطور المجتمع ومرتبطة بقيمه وثقافته بشكل عام .

سنتناول في هذه الدراسة العنف السياسي وعلاقته بقيم المجتمع ،ولهذا سنقسم هذه الورقة الى ثلاثة أقسام :

- سنتناول في القسم الأول دراسة العنف و تعريفاته المختلفة وأنواعه وأهدافه .
- القسم الثاني فسنتناول فيه القيم وتعريفاتها وخصائصها وأهميتها وحكمها .

القسم الثالث فسنوضح فيه العلاقة التي تربط العنف السياسية بالأزمة القيمية التي قد يتعرض لها المجتمع لأسباب عدة ، وكيف يمكن للتغير القيمي أن يفرز لنا عنفا سياسيا .

- أولا : العنف السياسي .

إن العنف ظاهرة لصيقة بالنفس البشرية بل هي متأصلة فيها، وترتبط جذورها بالماضي العميق للتاريخ البشري، فالعنف ظاهرة بارزة في كل الثقافات الشعبية العالمية .

ولو اطلعنا على الأساطير- بشكل عام - و تتبعنا تفاصيلها لوجدناها مليئة بالأحداث العنيفة لأن العنف ركن أساسي من أركان الأسطورة ،فهي تساهم في إرساء قواعد و تأسيس أوضاع جديدة مختلفة تماما عن التي سبقتها و التي لم تكن قد نالت رضا الجميع .

ففي معظم الحكايات الميثولوجية يُشكل العنف بنية الملحمة أو بنية الأسطورة ،و يمثل هذا العنف البنيابي أثمن ما يمتلكه الإنسان، و يطلق عليه (العنف المؤسسي) لأنه يؤسس مرحلة جديدة من التاريخ .

ونلاحظ ذلك عند قراءتنا مثلا لملحمة الخلق البابلية (إنيوما إيليش ، حينما في العلى) التي يظهر العنف فيها على مرحلتين أساسيتين :

- المرحلة الأولى : في بداية الملحمة في ذبح (أبسو) الأب الكلي، و تقديمه قربانا على مذبح النظام الذي يرسي دعائمه (أيا) اله الحكمة ،فعملية الذبح و هي عمل عنيف أتى نتيجة للصراع بين الآلهة القديمة والجديدة واختلافها على السلطة ،هذا العنف أسس أو تولد عنه نظاما جديدا مختلفا تماما عن النظام الذي سبقه .

- المرحلة الثانية : يظهر العنف فيها (كضامن للاختلاف و كمؤسس له) إلا أنه و في هذه المرحلة ينشأ ما بين الآلهة و الإنسان (المخلـوق) ،و تكون نتيجة هذا الصراع (ذبح اله ميثولوجي أخر مكتسبا لضمان سير نظام ثقافي جديد يقوم على الاختلاف بين الإله و الإنسان هذه المرة .([1])

هذه الملحمة (الأسطورة) تشير و بكل وضوح إلى أن العنف هو جزأ لا يتجزأ من تركيب الأسطورة الخالدة في التاريخ الإنساني فالجميع – حسب هذه الملحمة – شارك في الأعمال التي تشمل تقطيع أوصال و عروق دم الإله (القربان)، فالكل اجتمع على ممارسة العنف ضد الضحية .

والغريب أن في هذه الملحمـة و غيرها تأكيد على أن العنف هو الذي يعيد النظـام و السلـم الى العالم ،و هو الطريق الوحيد الذي يُعيد ترتيب الأشياء بشكل يليق بالأوضاع و الأشخاص الجدد و يطلق على هذا النوع من العنف (العنف المقدس).([2])

أما الملحمة البابلية المعروفة (أتراحاسيس) والتي تعني كثير الحكمة و يرجع تاريخها الى عهد السلالة الأولى .تؤسس لفكرة أصبحت شائعة فيما بعد مقبولة وهي فكرة (الأضحية) و تقديم القرابين و قد رصد (جود فري ليتهارت) في كتابه (ألوهية وتجربة) هذه الاحتفـالات القربانية لدى القبائـل فقد وصف هذه الوقائع قـائلا :

(... الابتهالات الجماعية تجعل الناس يجتمعون شيئا فشيئا ...و يثير انتباههم تم يتظاهر المجتمعون بالقتال و قد يضرب بعضهم بعضا ،و لكن دون عداء حقيقي، و يسمى هذه المرحلة بمرحلة العنف التبادلي ، و في نهايـة الاحتفال يتركز العنف على الضحيـة (لحيوان) ...).([3])

فالجماعية في العنف تظهر على أنها أساس الانتقال من مرحلة العنف التبادلي المدمر الذي يهدد مجتمع الآلهة الى العنف الطقوسي الذي يتلازم مع الأضحية القربانية التي يقدمها البشر.

"...فحفاظا على المكتسب الذي تحقق من قتل الأب الطاغية تجري كل عام إعادة تمثيل الجريمة الأولى ،و ذلك بقتل البديل الطوطمي (الطوطم المقدس) وذبحه على يد كافة أعضاء العشيرة و التهامه من قبل الجميع يقول فرويد (كان كل من الأخوة الذين اجتمعوا على قتل الأب مفعما بالرغبة، لأن يكون مثيل الأب و قد عبروا جميعا عن هذه الرغبة بالتهام أجزاء من بديل الأب في الوليمة الطوطمية، و بهذا تكون الوليمة الطوطمية هي أول عيد للبشرية" ([4]) .

وفي الثقافة الاسلامية أيضا ما يدعم هذا الرأي ، فالطبري يعتقد أن تقديم إبليس على مذبح العنف التبادلي، ومسخه شيطانا من شأنه أن يضع حدا للعنف، و أن يؤسس لنظام جديد يقوم على الاختلاف هذا في قصة الخلق الإسلامية ([5]) .

هذا العنف نطلق عليـه (العنف المؤسسي) لأنه يؤسس لوضع أخر أفضل من الذي سبقه وهذا النوع من العنف له نتائج إيجابية، فهو يبدل وضع أفضل من السابق ،و هذه الفكرة تبدو واضحة في حياتنا اليومية فنحن دائما نحـاول أن نقوم الاعوجـاج بالعنف (العصا).

ولو تفحصنـا التاريخ لوجدنا أن أغلب المحطات التاريخية المهمة تتسم بنوع من العنف ،فالثورة الفرنسية التي رفعت لواء المساواة والحرية يغلب على معظم أحداثها الطابع العنيف والدموي فكم من الدماء أريقت من أجل إنجاحها والقضاء على الاستبداد بدءا بمقتل الملك والملكة ومرورا بكل الأحداث الدموية لكي تستطيع فرنسا أن تعيد إنتاج نفسها من جديد وكأن العنف ضريبة دم يجب دفعها لتعود الأمور الى نصابها ،فكأنه عنف مؤسسي يقوم لإصلاح وضع كان لا بد من إصلاحه .

---

[1] - تركي علي ربيعو ، العنف و المقدس و الجنس في الميثولوجيا الإسلامية ،ط٢ (بيروت ، المركز الثقافي العربي) ،١٩٩٥،(ص ١٦،١٧)

[2] - نفس المصدر ، (ص ٢١) .

[3] - نفس المصدر ، (ص ٢٥) .

[4] - نفس المصدر ، (ص ٣٨).

[5] - نفس المصدر ، (ص ٣٢) .

وفكرة العنف ليست حكرا على التاريخ الغربي ، فتاريخنا الإسلامي لا يخلو أيضا من بصمات العنف والدموية نذكر منها الاغتيالات كقتل "عمر بن الخطاب "(رضي الله عنه) في الصلاة على يد أبي لؤلؤة ،ومقتل "عثمان بن عفان" (رضي الله عنه) في منزله بطريقة دموية جدا ،وقطع يد زوجته ،و قد وصفها ابن الأثير "...وجاء سودان ليضربه فأكبت عليه امرأته و اتقت السيف بيدها فنفح أصابعها فأطن أصابع يدها... و ضرب عثمان فقتله..." ([1]).
ويمكن حصر العديد من المحطات التي استخدم فيها العنف بشكل مفرط كضرب الكعبة بالمنجنيق على يد " الحجاج بن يوسف الثقفي "،وكذلك لا نستطيع أن نغض الطرف عن المذابح والمجازر التي ارتكبها العباسيون في حق أمراء الأمويين ،فقد نكلوا بهم ،ونبشوا قبور الخلفاء الأمويين، فنبشوا قبر معاوية بن أبي سفيان ،ومروان بن الحكم ،وقبر هشام بن عبد الملك وصلبوا جثته و أحرقوها ([7])
إن العنف لصيق بالإنسان في ماضيه وحاضره ، وهو يحيط بنا في كل مناحي حياتنا اليومية فأينما وليت وجهك فثمة عنف ، في المدرسة ، في البيت ، في الشارع .....
وهذا العنف ليس لصيقا بالفرد و بمحيطه فقط بل تعداه إلى دائرة أكبر حجما و أكثر عمقا في التاريخ ،عنف يتجاوز السنين و يطبع في عقل الفرد أن السيف هو أصدق أنباء من الكتب و أن السيف هو من غير مجرى التاريخ و لأكثر من مرة وأنه القادر على التبديل و التغيير،فالسيف هو الذي يضع الخاتمة غير عابئ بمن هو أحق أو الأكثر كفاءة ففي الأخير الأكثر قوة هو الذي ينتصر .
ولو راقبنا أسلوبنا في الحياة سنجد أننا لا نستخدم لغة الحوار كثيرا لأننا نسير كل أمورنا بالنهي والأمر في مقابل الطاعة .

- تعريف العنف السياسي .

من الصعب إيجاد تعريف شامل للعنف السياسي نظرا لتشعب هذه الظاهرة وكثرة مداخلها وتشابكها مع غيرها من الظواهر السياسية القريبة منها ، ولهذا نجد العديد من التعريفات كل واحد يتناول العنف من وجهة نظر محددة .

العنف لغة.

هو الشدة والقساوة - ضد الرفق - وفي حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم)"إن الله رفيق يحب الرفق ،ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف " .
فنقول عنف بخيره : لامه بشدة ([8]).
عنف ، يعنف ، أعنف ، عنفا وعانفه به وتعني أخذه بقسوة ولم يرفق به .
الأعنف كالعنيف ، والعنيف الذي لا يحسن الركوب ليس له رفق بركوب الخيل ،واعتنف الشيء كرهه ، والتعنيف : التوبيخ والتقريع واللوم .
والعنف :العين والنون والفاء أصل صحيح يدل على خلاف الرفق .
مما سبق نستطيع القول أن كلمة عنيف تشير الى مفاهيم متعددة كالخرق بالأمر ،القسوة ، قلة الرفق والشدة .([9])

- العنف اصطلاحا .

الأصل اللاتيني لهذا المصطلح هو(violence) وهو (violentia) وهي تعني " الاستخدام غير المشروع للقوة المادية - بأساليب متعددة - لإلحاق الأذى بالأشخاص ،والإضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في الحريات العامة "([10]).

---

[1])- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج٣ ،(بيروت ، دار الكتاب العربي) ،١٩٨٠ ، (ص٩٠) .
[7]) . نفس المصدر ، ج٤ ، ٢٣٣ .
[8]) . عبد الحكيم خلاف ، معجم السبيل عربي - عربي ،ط١ ،(الجزائر ،دار الرسالة) ، مارس ٢٠٠٢ .
[9]) . ابراهيم بلعادي ، العنف المفهوم والأبعاد دراسة نقدية . العنف والمجتمع مداخل معرفية متعددة ، (عين مليلة ،دار الهدى للطباعة والنشر) ،٢٠٠٣ ، ص١٣.
[10]) . حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية) ، (ص ٤١) .

والعنف السياسي هو العنف الذي تكون له أهداف ودوافع سياسية الهدف منها إما فرض السيطرة أو إبداء الرأي أو تكوين الاحتجاج والاعتراض .
قاموس "أكسفورد " وصفه بأنه استخدام التهديد أو الأذى الجسدي بواسطة مجموعات انغمست في صراعات سياسية داخلية لمعارضة الحكومة مستخدمة في ذلك وسائل مختلفة "كالإرهاب السياسي " ،"الاغتيال" ،" المظاهرات " ،" الثورات " ،" الحروب الأهلية ".
ولقد توسع المفهوم ليشمل عنف الدولة ضد مواطنيها وهو يعرف بعنف الدولة .([11])
حنا أرنديت على سبيل المثال كتبت ١٠٠ صفحة في كتابها (العنف) دون أن نفهم ما الذي تعنيه بالعنف تحديدا إلا خلصت لعدة معايير :
- يبدو العنف في موضوعه متعدد الأشكال، وقد ينظر إليه على أنه مساس بسلامة الإنسان المادية ،ولكن ثمة ضغوط معنوية أقوى من الموت نفسه.
- لا يمكن تعريف العنف بعناصر موضوعية لأنه لا يقوم عنف إلا بقدر ما تقوم إرادة بشرية في مصدره ،وهذا الاعتبار يدخل عنصرا ذاتيا في تقويم الفعل العنيف، فما تعتبره جماعة ما عنفا قد تراه أخرى إجراءا عاديا ولهذا فحدود العنف تختلف باختلاف البيئة الثقافية .([12])
وتعتقد أرنديت أن العنف السياسي يرتبط بالأفعال غير السياسية كالتحايل ،والضبط ،والتطويع الاجتماعي، التجديد الأيديولوجي ،([13]) وهو يتميز بطابعه الأدواتي ،فهو من الناحية الظاهرية قريب من القدرة بالنظر إلى أدوات العنف كما هو حال بقية الأدوات التي صممت ،واستخدمت بهدف مضاعفة طبيعة القدرة حتى تستطيع أن تحل محلها في أخر مراحل تطورها .([14])
ويمكن تعريف العنف بأنه سلوك منحرف يريد أن يؤثر على نتائج العملية السياسية من خلال استخدام أدوات ضغط إكراهية تجعل الطرف الأخر يُذعن لمطالب فرقائه ، فهو استخدام فعلي للقوة أو تهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية .
إن العنف ليس من العمل السياسي بل نتاج عوامل نفسية وعقد متراكمة لأشخاص يلعبون على الاختلافات والمتناقضات الاجتماعية والاقتصادية .
ويعرف أيضا بأنه الاستخدام المدمر للقوة ضد الأشخاص أو الأشياء الموجه لإحداث تغييرات في سياسة الحكومة أو القائمين على أمرها .
وتعرفه د. سامية خضر صالح " العنف هو قمة صراع القيم ،...والعنف هو اللجوء الى القوة لجوءا قد يكون مدمرا ضد الأفراد والأشياء ويحظره القانون ...إن فعلا من أفعال العنف يعني فعلا من أفعال القوة المادية التي تلحق الأذى والدمار بالأفراد والممتلكات ".([15])
أما محمد سعيد أبو عامود فيعرف العنف بأنه الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات و أبعاد سياسية و قد يأخذ الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم.
وهذا يعني أن العنف هو استخدام القوة المادية لفرض الرأي أو تحقيق هدف ما قد يكون غير شرعي أو غير مقبول اجتماعيا أو سياسيا ،و يتم فرضه على المجتمع أو على السلطة الحاكمة .
وقد عرفه د.قدري حنفي بأنه (نوع من أنواع العنف الداخلي الذي يدور حول السلطة ويتميز بالرمزية و الجماعية و الإيثارية و الإعلانية([16]).

---

[11]) - نشوى محمد أحمد ، العنف السياسي ، سلسلة مفاهيم ،ع ٩٠ ،السنة الثامنة ،(القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية)، سبتمبر ٢٠١٢ ، (ص ١٠ ،١١).
[12]) - أنظر : حنا أرنديت ، في العنف ، ترجمة : إبراهيم عويس ، (بيروت ، دار الساقي)، ص(١٤٧ -١٤٩) .
[13]) - حنا أرنديت ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٠ .
[14]) - Arend Hannat, Quest ce que la politique , Sueil ,31
[15]) - سامية خضر ، إستراتيجية مواجهة العنف ،(القاهرة ، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر) ، ٢٠٠٣ ، ص (٣٣ ،٣٥).

ويقصد بالرمزية في هذا التعريف أن مرتكب العنف السياسي لا يستهدف أشخاصا لذواتهم بل لصفتهم الاجتماعية أو الدينية أو العسكرية ، فهذا النوع من العنف يستهدف رموزا أي ممثلين لجماعات معينة أو ممثلين للسلطة .

أما الجماعية فيقصد بها أن تنفيذ العنف السياسي يكون جماعيا دائما أي أن من يمارس العنف السياسي فإنه يفعله ممثلا لجماعته حتى و إن كان من قام بالعمل هو فرد إلا أن التخطيط له كان جماعيا ومن أجل الجماعة .

أما الإيثارية فتعني أن هذا العنف توجهه أفكار ودوافع تتجاوز المصالح الفردية والشخصية فالصالح العام هو الإطار العام الذي يغلب على هذا النوع من العنف إذ يقلله أصحابه في العادة بالعديد من الأفكار والأيديولوجيات والمعتقدات التي يدينون بها و يسعون لنشرها أو فرضها عن طريق العنف.

أما الإعلانية فيقصد بها أن المسئولين عن الأفعال و الأعمال التي يقومون بها إذ يعلنون عن أنفسهم أمام الملأ وفي بعض الأحيان يقومون بتسجيل اعترافات لبعضهم قبل قيامهم بالعمل.

بيير فيو عرف العنف بأنه " ضغط جسدي أو معنوي - ذو طابع فردي أو جماعي - ينزله الإنسان بالإنسان " .

باربرا ويتمر تعرفه بأنه " خطاب أو فعل موذ أو مدمر يقوم به فرد أو مجموعة أو جماعة ضد أخرى ، وتتحدد صفته الاجتماعية بأنه خطاب أو فعل يتوجه الى الآخرين كما الذات واكتسابه للصفة الاجتماعية تلصقه بالثقافة ، فالفعل الاجتماعي فعل ثقافي في النهاية "([17]) .

يُعرف هارولد نيبرج العنف السياسي بأنه أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه الى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتي تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحرير سلوك الآخرين في موقف المساومة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي .([18])

- أهداف العنف السياسي .

والعنف مثله مثل أي ظاهرة سياسية له أهداف معينة يسعى لتحقيقها ، ويمكننا إجمالها في مجموعة من الأهداف :

- الاستيلاء على السلطة ،وهو الأكثر شيوعا ،وهذا النوع من العنف طبيعته انقلابية هدفه الأساسي هو الاستيلاء على السلطة ، وهي عملية سريعة وخفية هدفها الإطاحة بالنخبة الحاكمة اعتمادا على القوة ودون مشاركة شعبية دون إحداث تغييرات في طبيعة النظام وتوزيع القوة.

- فرض النفوذ ،ويظهر هذا النوع من العنف مع ضعف أجهزة السلطة الحاكمة ،فحين تضعف مؤسسات الدولة في فرض هيمنتها على سائر أرجاء الإقليم، وهذا يسمح لبعض شرائح المجتمع استغلال هذا الضعف الحكومي ، وإحداث أعمال العنف ومحاولة السيطرة على الإقليم .

- العنف لإشاعة الفوضى والعنف والذعر في المجتمع وإظهار السلطة الرسمية بمظهر الضعف .([19])

- أنواع العنف السياسي :

وللعنف خصائص تميزه عن غيره من الظواهر المشابهة له ،فقد قسمه د. حسنين توفيق إبراهيم إلى نوعين أساسين :

النوع الأول : العنف الفطري :

---

[17]) - أماني قنديل ، نيفين مسعد ،وآخرون ، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية) ، ١٩٩٥ ، (ص ٤٣).

[17]) - باربرا ويتمر ، الأنماط الثقافية للعنف ، ترجمة : ممدوح يوسف عمران ، عالم المعرفة ، العدد ٣٣ ،(الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، مارس ٢٠٠٧ ، (ص ٢٤) .

[18]) - نشوى محمد أحمد ،العنف السياسي ، مصدر سبق ذكره ، (ص ١١) .

[19]) - الهام البودالي وديع ، العنف في الحياة السياسية العربية (دراسة في الأسباب والأصول التاريخية) ، رسالة ماجستير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (جامعة المرقب-ليبيا)، (ص ٢٣)

إن العنف سلوك فطري يولد مع الإنسان و يضم هذا النوع ثلاثة أقسام من العنف.

١ - المجرم بالولادة أي أن الفرد يولد و لديه دوافع و ميول إجرامية .

٢ - غريزة العدوان التي قال بها (فرويد) و هي أن الإنسان تحكمه غريزتان و هما (الحب والجنس) و(العدوان) وكلاهما تطلب الإشباع ،ومن ثم فالعنف غريزة فطرية لا يستطيع الفرد تخطيها (فالعنف سلوك غريزي هدفه تفريغ الطاقة العدوانية الكامنة داخل الإنسان) .

٣- (الإحباط ، العدوان) الذي يؤكد أن الإحباط الذي يعيشه الإنسان يجعل سلوك الفرد عدوانيا و ميالا للعنف فكلما زادت نسبة الإحباط زادت أعمال العنف .

النوع الثاني : العنف المكتسب :

العنف يتعلمه الإنسان من البيئة المحيطة به لأن لها تأثير في صقل شخصية الفرد ، فالعنف مثلا قد يتعلمه الطفل من ملاحظة نماذج من العنف في المدرسة أو الشارع وأحيانا من البيت نفسه فهو فعل مكتسب قابل للتعلم ،وغالبا ما يرتبط عنف الأفراد بالبيئة التي نشأوا وترعرعوا فيها والطريقة التي تربوا بها .

وهناك تصنيفات أخرى للعنف :

١ - العنف المقنع :

ويظهر مع زيادة الضغوطات المفروضة على الفرد من الداخل و الخارج ،فقد يظهر بشكل تدميري ضد الذات أي الشخص نفسه أو خارجي كتخريب الممتلكات العامة مثلا .

٢ - العنف الرمزي :

و يظهر هذا النوع على شكل اعتداءات على القوانين أو الاستهانة برموز الدولة .

أما ضياء رشوان فقسمه إلى :

١ - العنف السياسي (المجتمعي):

ويطلق على تلك الممارسات التي تستخدم القوة المادية، و تفتقر إلى التنظيم و التدبير، و لا يمكن حصر القائمين بها ضمن تيار سياسي أو عقائدي معين كما أن هناك صعوبات حقيقية في تحديد هؤلاء في قطاع اجتماعي معين ،فهم ينتمون لقطاعات متنوعة في المجتمع.

ويتميز هذا النوع من العنف بأنه عشوائي وغير مخطط له وليست له أهداف سياسية محددة وهدفه الوحيد هو التعبير عن الغضب والاستياء .

وهذا النوع من العنف لا يكون له عادة نتائج ملموسة .

٢- العنف السياسي (المنظم) .

وهو يختلف عن النوع الأول في كونه لا يتم مصادفة ،و يكون عادة مسبوقا بدرجة عالية من الإعداد و الترتيب و القصدية.

وهذا النمط من العنف السياسي يتخذ صورا شتى تختلف في حجمها و آثارها ،و تكون موجهة بصورة مباشرة إلى أهداف ورموز سياسية محددة وواضحة ،فهذا النوع من العنف أهدافه محددة مسبقا ويتم التخطيط له بدقة لأنه يؤدي إلى نتائج ملموسة على الصعيدين الاجتماعي و السياسي([٢٠]) .

تصنيف(فريدفون ديرميدن) وهو من أفضل التصنيفات ،وقد قسم العنف إلى خمسة أنماط أساسية :

-العنف البدائي: تندرج فيه كل أعمال العنف التي لها علاقة بالصراعات الثقافية كالصراعات العرقية والدينية ،وهذا النوع من الصراعات يتخذ غالبا من القوة المادية سبيلا له مثل الصراعات في (رواندا ، ايرلندا الشمالية) ،ويعد هذا النوع من أكثر الأنواع دموية .

([٢٠]) - ضياء رشوان ، (مدخل حول العنف ... العنف الإسلامي (الحالة المصرية))، ع ٤٣ ، أبريل ١٩٨٨ ، السنة الرابعة الوحدة ، (الرباط)، ص ١٧٤ .

-العنف الانفصالي: لا يختلف كثيرا عن العنف البداني وهو يرتبط بجهود جماعات معينة تسعى إلى تحقيق الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحصول على حقوق جماعية في مواجهة الحكومة المركزية .

ويرتبط غالبا بمستويات عالية من العنف المادي ،والفرق بين كلا العنفين هو أن الانفصالي هدفه إخراج الجماعة من إطار هيمنة ونفوذ الجماعة المهيمنة على الحكومة المركزية ،أما البداني فيهدف إلى تبديل الظروف لصالح الجماعة أو محاولة السيطرة على الحكم مع المحافظة على الوحدة السياسية .

- العنف الانقلابي :وهو عنف مرتبط بقيام جماعات معينة بالإطاحة بالنظام القائم دون أي مساس بالنظام الاقتصادي والسياسي أي أنه لا يعدو تغييرا للنخبة الحاكمة دون أي تغيير في شكل الدولة، ويلاحظ أن مستوى العنف المادي يكون فيه منخفضا .

وهناك أنواع أخرى من العنف الثوري أو العنف المضاد، وكذلك هناك عدة أنواع من العنف مرتبطة بمواضيع عدة : كالأنشطة الطلابية ، السياسة الانتخابية .....([٢١]).

وكثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم العنف السياسي وغيره من المصطلحات السياسية الأخرى التي قد تتشابه معه في بعض الأوجه، فمثلا كثيرا ما يستخدم المصطلحان العنف السياسي و الثورة أو عدم الاستقرار السياسي كمرادفين ،فكل هذه المصطلحات تحمل بين طياتها بعض معاني العنف السياسي و لكنها ليست عنفا سياسيا ،وإن كانت مرتبطة به بشكل أو بأخر، فمثلا القوة تضبط وتنظم وتمارس بصورة عامة في احترام القوانين وتقاليد الشرعية ،وهي بهذا تتطابق مع العنف غير أن فروويند يقول عن العنف أنه " ...غريزي وعاطفي من ذات الطبيعة ... إن جيشا منظما هو الصورة النموذجية للقوة ، وإن جماهير ثائرة وصاخبة هي الصورة النموذجية للعنف... "([٢٢])

أما العدوان هو تعبير أكثر حيادا من العنف لأن مفهوم العنف السياسي سوسيولوجي أما العدوان فهو تربط بيولوجية وسيكولوجية الأفراد وغالبا ما تكون خفية ، ويكشفها أي تصرف أو معنى وبهذا يختلف العدوان عن العنف .

الإرهاب أيضا من ضمن المصطلحات التي تتشابه كثيرا مع العنف ، فهو(سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه بشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف و الرهبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدف و ذلك لتحقيق أهداف سياسية) .([٢٣])

إذن ،فالعنف عنصر أساسي للفعل الإرهابي وأداة من الأدوات التي يستخدمها الإرهاب ، فكل سلوك إرهابي هو سلوك عنيف ولكن لا يمكن اعتبار كل سلوك عنيف هو سلوك إرهابي،ومن ثم فالإرهاب يختلف عن العنف (فمظاهر العنف تتعدد وتتنوع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب) ([٢١]).

وتختلط تفاصيل الثورة بالعنف حتى صارت كل ثورة عنفا، فلا يمكن أن يحدث تبديل أو تغيير مفاجئ وغير متسلسل إلا و كان العنف فيه حاضرا ،فالمجتمع إذا كان هرميا تملك فيه الأقلية والأغلبية مغلوبة على أمرها ،فلا يتم تغيير النخبة الحاكمة إلا بالعنف ،فالعنف ضروري لتحطيم المقاومة وإعادة الحركة التي تقود إلى مرحلة جديدة من التطور الاجتماعي ،وهذا يعني استمرارية العنف كأداة للتغيير في حالة العبور من طبقة إلى أخرى ،فاستخدام العنف في هذه الحالة يصبح ضرورة لازمة حتى في حالة وجود طبقات مغلقة كما حدث في الثورة الفرنسية .

---

[٢١] - أسامة محمد محمد صالح ، اقتسام السلطة التوافقي والعنف السياسي الإثني في ايرلندا الشمالية ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة)، ٢٠٠٦ ،(ص ٦٨،٦٧).

[٢٢]) إبراهيم بلعادي ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ .

[٢٣]) - حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣

[٢١]) - نفس المصدر ، ص ٥٤ .

إذن ، فهناك استخدام مفرط للقوة المادية عند حدوث الثورات حيث يستخدم العنف كوسيلة سريعة لكل تغيير اجتماعي .
العنف هنا يختلف تماما عن الثورة لأنه أداة تستخدمه الثورة لكي تصل الى ما تصبو إليه .
الصراع السياسي أيضا من ضمن المفاهيم التي تتشابك مع العنف لأنه يعني التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمة و مصلحية وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف أو الأطراف الأخرى مع سعي كل طرف أو الأطراف الأخرى إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته .([٢٥])
وترتبط ظاهرة الصراع بالعنف المتمثل في دافع سلوكي يوجه نحو إيقاع الأذى أو الضرر بفرد أو شيء أخر نتيجة لتداخل العلاقات الإنسانية ووجود احباطات و تراكمات نفسية لدى الجماعة ولدى الفرد قد تدفعه للسلوك العدواني أو لدى الجماعة ، ورغم ذلك يبقى مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف لأن العنف هو إحدى آليات الصراع ،فالسلوك الصراعي ليس عنيفا بالضرورة فهو قد لا يستخدم العنف و العدوان إلا في حالات الضرورة أو كوسيلة أخيرة لإثبات الذات أو الرأي .([٢٦])
أما عدم الاستقرار السياسي فهو وضعية تتسم بالتغير السريع الغير المنضبط وانخفاض قدرات النظام السياسي ،وتناقص شرعيته وبالطبع تزايد نسبة العنف.([٢٧])
يعتبر العنف المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار (الانقلابات ،عمليات الاغتيال وما إلى ذلك...) إلا أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي أعمق من مجرد هذه السلوكيات العنيفة .
وهناك عدت نظريات عملت على تفسير مسببات العنف من عدة نواحي اقتصادية وسياسية ونفسية الى غير ذلك ، إلا أننا في هذه الدراسة سنهتم بالجانب القيمي ذو التوجه الثقافي لتفسير آلية ظهور العنف في المجتمع.

ثانيا : القيم ودورها في المجتمع .

لفظ القيمة اسم هيئة يدل في الاستعمال العادي على قدر الشيء أو مقداره ، ويدل في الاصطلاح على معان تختلف بحسب المجالات التي يرد فيها اختلافا يزيد أو ينقص عن هذا الاستعمال العادي ،وفي المجال الفلسفي تفيد القيمة المعنى الخلقي الذي يستحق أن يتطلع إليه المرء بكليته ويجتهد في الإتيان بأفعاله على مقتضاه أي أنه المعنى الذي يجمع بين استحقاقين اثنين:
- استحقاق التوجه إليه .
- استحقاق التطبيق له .
ويمكن تعريف القيم بأنها مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة .
وتصنف القيم الى : القيم النظرية ، الجمالية ، الدينية ، السياسية ....
ويشترط أن تنال هذه الأحكام قبولا من جماعة اجتماعية حتى تتجسد في سياق الفرد وسلوكه واتجاهاته ومعتقداته ،فالقيم ما هي سوى محصلة تفاعل الإنسان بإمكانياته الشخصية مع متغيرات اجتماعية وثقافية معينة لذلك فإنها محدد أساسي من المحددات الثقافية للمجتمع .
والقيم هي تصورات عامة لما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية ،فالمثل العليا لا تُحقق القدرة على العمل والعطاء ونقاوة النفس فقط بل تتناول سلوك الأفراد لأنها كما يقول وليم روبن "إدراك للمرغوب فيه وسلوك تاثيري مختار" .([٢٨])

---

[٢٥]) - أحمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، (الإسكندرية ،اليكس لتكنولوجيا المعلومات)، ٢٠٠٤ ، ص ٧٨
[٢٦]) - نفس المصدر ، ص ٥٥ .
[٢٧]) - نفس المصدر ، ص ٥٦ .
[٢٨]) - إسماعيل عبد الفتاح ، القيم السياسية في الإسلام ، ط١ ،(القاهرة ، الدار الثقافية للنشر) ،٢٠٠١ ،ص (١٢، ١٣)

سيدني فيربا عرفها بأنها المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية ،والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في إطاره ، أما أريك روي فقد عرفها بأنها نمط من القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية الفردية .([٢٩])

ويقدم بيري ثلاث معايير لتعريف القيمة ،وهي معايير لغوية ،ويجب أن يتوفر فيها ثلاث شروط وهي :

- استخدام الكلمات المناسبة .
- الوضوح والدقة والتماسك .
- قدرته على وصف حقائق معينة في الحياة .

ويعتقد أنه يمكن ربط القيمة بالاهتمام ،فالقيمة تعرف بالاهتمام ،ويتوقف معناها على درجة الاهتمام ،فكلما مازادت القيمة زاد الاهتمام .

ويمكن صياغتها على النحو التالي :

س قيمة = هناك اهتمام ب (س) .

أي أن القيمة هي العلاقة المحددة التي تكون فيها للأشياء ذات الوضع الأنطولوجي ذات صلة مع المواضيع ذات الاهتمام([٣٠]) .

وتفقد القيم وجودها إذا لم يعد هناك اهتمام بها ،فقيمة العدالة مثلا تأتي أهميتها من الاهتمام المشترك بها في كل زمان ومكان ومع اختلاف مفهومها في المجتمعات ، وإذا فقدت الاهتمام بها ستختفي كقيمة لها مكانتها وأهميتها في المجتمع .

وللقيم - بصفة عامة - خصائص تنفرد بها :

١- الذاتية : تتعلق بالطبيعة الإنسانية والسيكولوجية للإنسان ،وتشمل الرغبات والميول والعواطف وغيرها .

فالقيمة باعتبارها أحكاما نصدرها على أشياء تتضمن معاني كثيرة مثل الاهتمام والاعتقاد والرغبة .

٢- الموضوعية : خارجة عن ذوات الأفراد وعن تجسداتهم الفردية ،فذاتية القيم ونسبيتها لا تتعارض مع ضرورتها لأن القيمة في النظرة الذاتية تتلون وتتشكل بالاعتبارات المتعلقة بالشخص لا بالموضوع في حد ذاته .

٣- النسبية :تختلف من شخص لأخر ومن مجتمع لأخر ،ولا يمكن تفهم القيمة إلا في المجال السلوكي وفي الإطار الثقافي الذي يعيش فيه الفرد ،فالقيمة تتوقف على الاعتقاد ولذا يمكن اعتبارها نسبية .

٤- تترتب القيم فيما بينها ترتيبا هرميا : بعض القيم تسيطر على الأخرى أو تخضع لها فالتفضيل ينتج عنه وضع الأشياء في مراتب ودرجات بعضها البعض ، فتهيمن بعض القيم على غيرها وتخضع لها من خلال :

أ- فكرة ترتيب القيم سواء كانت قيم فردية أو جماعية ترتيبا هرميا في سلم القيم فكرة مبسطة كل التبسيط بالنسبة للحقيقة والواقع .

ب- القيم لا تتخذ مرتبة ثابتة جامدة لا تتغير ، بل ترتفع وتنخفض ولهذا نقول أن هناك قيم عليا وقيم سفلى .

٥- تتصف القيم بالثبات النسبي أي المحافظة لأنها من موجهات السلوك الكبرى إلا أن خاصية الثبات والاستقرار ليست واحدة ، فالقيم تتفاوت في قدرتها على مقاومة التغير الاجتماعي .

٦-الدينامية : وهي القابلية للتغير الاجتماعي ، فالثبات النسبي للقيم لا يعني عدم قدرتها على التغيير .([٣١])

---

[٢٩])- د.كمال المنوفي ،أصول النظم السياسية المقارنة،(الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع)، ص (١٥٠ ،١٥٢) .

[٣٠]) د.أحمد عبد الحليم عطية ، القيم في الفكر الغربي المعاصر ،(بيروت ، دار الثقافة العربية)، ٢٠٠٨ ، ص (٣١ ،٣٦)

[٣١]) - د.إسماعيل عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٠ ، ١١) .

يمكن القول أن القيم ليست جامدة - كما يعتقد البعض - بل تتغير بتغير الظروف المحيطة بها أي أنها تتصف بالمرونة ، وكذلك لا يمكننا القول أن هناك هرمية في تصنيفها ، فهناك قيم لها الأولوية في مجتمعات عن غيرها من المجتمعات الأخرى . فمثلا قيمة المساواة نجدها في بعض المجتمعات تحتل الصدارة ولها الامتياز وكل الأولوية ، في حين قد نجدها في مجتمعات أخرى ليست ذات أهمية قصوى بل مكملة لغيرها وهكذا ...

وقد يحدث أحيانا بعض التضارب ما بين القيم كالمساواة والعدالة ، فمثلا قد لا توصلنا المساواة لتحقيق العدالة ، وقد تكون عدم المساواة عدالة في حد ذاتها .

وللقيم أهمية كبيرة في حياة الفرد العامة والخاصة ،ويمكن دراستها على مستويين :

- أولا على المستوى الفردي: يؤكد علماء النفس على أهمية القيم عند الفرد لأنها مرتبطة بعواطفه ورغباته وميوله ، وتتجلى أهميتها وضرورتها خلال عمليات التوجيه والإرشاد النفسي.

- ثانيا على المستوى المجتمعي : إن القيم جزء لا يستهان بها في إطار المجتمع والسلوك العام فهي المسؤولة عن توجيه العلاقات الاجتماعية ، وتحديد طبيعة التفاعل بين الأفراد على أساس أن هذه القيم تعد معايير تنظم سلوك المجتمع والجماعة .

فالقيم تمثل نماذجا رمزية تحدد موازين المجتمع بصفة عامة ،ولهذا فهي تفرض على الجميع نوعا من الالتزام الأدبي والمادي .([٣٢])

- مكونات القيم .

تتكون القيم من ثلاث عناصر لا يمكن فصل إحداهما عن الأخر .

- المظهر الإدراكي وهي عملية إدراك الشيء موضوع القيمة ،وتميزه وما يتصل بذلك من عمليات عقلية ذهنية فكرية .

- المظهر الوجداني للوعي بالقيمة ويظهر في الشعور العاطفي أو الانفعالي بالميل الى الشيء موضوع القيمة .

- المظهر النزوعي وهو المجهود الحركي الظاهر الذي يُبذل لبلوغ الهدف .([٣٣])

- حكم القيم.

لقد اعتبر دوركايم القيم وقائع اجتماعية لها وظيفة تجمعية ، واعتبرها ماركس أطرا معيارية تغلف بناءا اقتصاديا يخدم مصالح طبقة بعينها ،أما ماكس فيبر فقد اعتبرها أبنية غير منظورة تحرك السلوك وتضبطه .

وعلى الرغم من هذه الاختلافات إلا أنهم أجمعوا على خاصية واحدة تميز القيم وهي أنها عنصر أساسي في البناء الاجتماعي على اختلاف الدور الذي تؤديه أو الوظائف التي تخدمها فهي المسؤولة عن الضبط الاجتماعي الذي يجعل البناء العام للمجتمع منضبطا وموحدا ، فالقيم توحد الاتجاهات بين الأفراد ومن ثم تبقى على النظام الاجتماعي متماسكا وتحميه من التأثيرات الخارجية .

والقيم تكون الاتجاهات والمعتقدات والرموز التي تتألف ثقافة المجتمع، ولهذا نستطيع القول أن أفضل الطرق للنظر في الثقافة ليس بأن نراها أنماطا من السلوك الملموسة (تقاليد وطرق استعمال مجموعات من العادات ....) ولكن يُنظر إليها بصفتها مجموعة من آليات الضبط - خطط ووصفات وقواعد موجهة للتحكم بالسلوك وفق معايير قيمية وضعها المجتمع - لأن الإنسان كائن بشري أساسه اجتماعي وموطنه الطبيعي هو المنزل والسوق ومقر عمله ... فالتفكير لا يتألف من أشياء تحدث في الرأس وإنما من تحركات وتبادلات كما نسميه برموز قيمية ذات مغزى محدد يحتاجها الفرد لتحديد موقعه واتجاهه في العالم .

---

[٣١])- سعيد إبراهيم عبد الفتاح ،أثر الفضائيات على القيم في ضوء العولمة الثقافية ،مجلة جامعة حلوان ،العدد الثالث ، ٢٠٠٢ ص ١٧٩ .

[٣٢])- محمد سمير عبد الفتاح ، زينب سيد عبد الحميد ،علم النفس الاجتماعي ،(القاهرة ، دار المصطفى للطباعة) ،٢٠٠٣ ص ٢٥٧ .

القيم أيا كان مصدر اشتقاقها تحكم سلوك الأفراد وتضبطه([٣٤])،فلا يمكن تصور الحياة دون تقويم ، فغياب الضبط يرمي بالمجتمع للفوضى ، فالقيم مبادئ للفعل والفكر والحياة .([٣٥])
والقيم توفر لنا ضبطا اجتماعيا فعالا للنظام الاجتماعي ،فمنظومة القيم توفر لنا مجموعة شاملة من النماذج الثقافية والرموز الاجتماعية والمعاني والإشارات الجماعية التي تسهل على المجتمع التغلب على التوترات والصراعات لتحقيق التوازن ، فهي تُستخدم من قبل الأفراد دون وعي منهم، وتنمو وتنتقل من جيل لأخر دون حدوث أي شذوذ أو أي انحراف في طريقة الأداء، وهي تظهر لنا على شكل عادات أو تقاليد تمثل إطارا للسلوك والاعتقاد لا يسمح لأحد بالخروج عما يقرره العقل الجمعي من قيم رمزية ([٣٦]) .
ولكي نتمكن من معرفة قيم المجتمع يجب التعرف على ثقافته فهي التي تمكن الدارس من تحليل النماذج القيمية التي يعتنقها هذا المجتمع أو ذاك وذلك عن طريق اختبار ودراسة العادات والتقاليد ، ومختلف الاتجاهات القيمية .
هناك من عرف الثقافة بأنها حاملة القيم ، فهي تُعطي للرموز امتدادا يتجاوز وجهة النظر اللسانية ،وهي ترسم حدود أفق تتجاوز فيه الكلمات القواعد الحقوقية ، والأدوات والموضوعات التقنية وغيرها.
فالثقافة تُجسد القيم والتي بدورها تعبر عن منظومة الرموز والنماذج التي هي أساسا إشارات للانتماء .([٣٧])
وهناك تعريف مميز للثقافة لرايموند ويليام فهو يعرفها انطلاقا من ثلاثة زوايا :
١ -الثقافة بوصفها هدفا وكمالا منشودا تتجلى فيه قيم عامة ومطلقة والهدف من التحليل الثقافي هو اكتشاف مثل هذه القيم في الحياة والنتاجات الثقافية .
٢ -الثقافة باعتبارها سلوكيات وأعمال ثقافية موجودة تمثل مظاهر فكر الإنسان وسلوكه ،والغاية من التحليل الثقافي -على أساس هذا التعريف- هو النقد والتقييم القائم على معايير غائية ومطلقة للثقافة .
٣ - الثقافة بوصفها مقولة اجتماعية أو باعتبارها تعريفا لنمط معين من الحياة ، الثقافة في المفهوم الأخير تفصح عن المعاني والقيم الشائعة في كل عصر، فالثقافة لا تتجلى في أرقى النتائج الفكرية بالضرورة بل هي حالة من التكامل المستمر والاندماج بين مختلف أطياف المجتمع رغم اختلاف انتماءاتهم ، فحالة التكامل التي توفرها الثقافة تتخطى الفوارق الطبقية والاجتماعية . ([٣٨])
ويعتبر بارسونز أن النسق الثقافي هو أكثر أنساق الفعل محورية ،فهو يحتوي على عناصر بالغة التعقيد أهمها :
١)-التوجيه الدافعي : وينقسم إلى:
- توجيه إدراكي أو تقويمي .
- التوجيهات الثقافية المرتبطة بها كالأفكار والمعتقدات والرموز التعبيرية .
٢)-التوجيه القيمي: يعتبر كل نمط ثقافي حلا لإحدى مشكلات توجيه الفاعل نحو الموقف فأنساق الأفكار هي حل للمشكلات الإدراكية التي تواجه الفاعل ،وأنساق الرموز التعبيرية هي حل لمشكلات التعبير الملائم عن المشاعر ، ثم أنساق التوجيه القيمي التي تقدم حلولا لمشكلات التقدير ،وقد تظهر في إطار التفاعل الاجتماعي وإن لم يكن قاصرا عليه .([٣٩])

([٣٤]) - د.أحمد زايد ، علم الاجتماع ودراسة المجتمع ،(بلا جهة نشر ، مكتبة دار النصر) ، بلا تاريخ ، ، ص ٢٠٦.
([٣٥])- نبيل عبد اللطيف، فلسفة القيم نماذج نيتشوية ،ط١ ، (بيروت ، التنوير للطباعة والنشر) ، ص (٣٧ ،٣٨) .
([٣٦]) - د.مصطفى علي سليم ، الاسلام والضبط الاجتماعي ، ط١ ،(القاهرة ، مكتبة وهبة) ، ١٩٨٥ ، ص(٢٢ ،٤٢).
([٣٧]) - جان بول رزفير ، فلسفة القيم ، ترجمة ك د. عادل العوا ، ط١ ، (بيروت ، عويدات للنشر والتوزيع)، (ص ٥٥).
([٣٨]) -زهارلمبس وهولبورن ، سوشيولوجيا الثقافة والهوية ، ترجمة : حاتم حميد محسن ،ط١ ، (دمشق ،دار كيوان) ،٢٠١٠ ص (١٠٥ ،١٠٦).
([٣٩]) - د. علي ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، ط١ ،(القاهرة ، دار المعارف)، ١٩٨١ (ص ٦٠٠ ،١٠١) .

ولا يمكن التحدث عن نسق للفاعل إلا إذا حقق هذه الوظائف :

-التكوين العضوي (البيولوجي) للفاعل، ووظيفته أن يحقق تكيف الفاعل مع البيئة الخارجية وأن يتواءم مع الضروريات والحدود التي تفرضها هذه البيئة عليه .

-الشخصية وهي ترتبط بوظيفة تحديد الهدف ،فالشخصية هي التي تحدد للفاعل أهدافه وتحدد كذلك الموارد والطاقة اللازمين لتحقيق هذه الأهداف .

-الفاعل يعيش في المجتمع، ولذلك فهذا البعد هو العلاقات الاجتماعية التي تشكل النسق الاجتماعي ، ويحقق هذا النسق وظيفة التكامل حيث يضبط مكونات الفاعل، ويخلق بينها قدرا من الاستقرار.

-الثقافة مهمتها المحافظة على النمط وتحفظ النسق من الانهيار، وتشحن له ذاتيته من خلال ما تفرضه من معايير ومثل وقيم ...([10]).

وقد يتعرض المجتمع لضغوطات داخلية أو خارجية تسبب بشكل أو بأخر في وجود أزمات داخل النظام القيمي لأي مجتمع ، وهذا وارد الحدوث نتيجة لأسباب عدة :

- التطور الزمني وما يلحقه من تغيرات على التركيبة الاجتماعية للأفراد .

- الأفكار الواردة من خارج بيئة النظام نتيجة للتقارب ما بين الثقافات ،ويكون للإعلام دور بارز في هذا المجال إذ يكون مسؤولا مباشرا عن بعض هذه التغيرات.

- السياحة ومالها من قدرة على توريد الأفكار والقيم الخارجة عن البيئة .

- عمليات التطوير والتحديث التي يحاول النظام السياسي القيام خاصة في مجالي الاقتصاد والسياسية والتي تكون سببا في تغيير التركيبة الثقافية في المجتمع .

- النظام السياسي قد يتبنى قيما جديدة نظرا لتغيرات داخلية تكون قد طرأت عليه كان يتم تغيير رئيس الدولة ، أو تنصيب ملك شاب له أفكار تختلف عن سلفه ، أو تغير النظام السياسي من سلطوي تسلطي إلى أخر ديمقراطي يحترم قيمة الحرية والعدالة .

-التحول من نمط إنتاجي إلى أخر أو تغير العلاقات الطبقية، يؤدي إلى تغير في القيم والاتجاهات والأفكار.

كل هذه التطورات تدخل من باب التغيير الثقافي أو الاجتماعي ويمكن أن نسميه "التغير غير الموجه" وهذا يعني أن التغير حدث في أحد أو كل من مكونات الثقافة الأربعة وهي "المعارف القيم والعادات والتقاليد السائدة، الاتجاهات وأخيراً السلوكيات " .

وقد يحدث التغير الثقافي في حالة: "الاختراع، والانتشار، والاستعارة" وهو ما قد يحدث إما عن طريق إضافة أو جمع العناصر أو المكونات الثقافية القديمة والجديدة أو عن طريق فقد بعض العناصر الثقافية القديمة([18])، أو اكتساب عناصر ثقافية جديدة تتناسب مع حالة التطور التي عرفها المجتمع .

ويكون معدل التغيير واضحا للعيان إذا كان التغير الثقافي حدث في الأنساق المعرفية أو الثقافية ويمكن أن يتم بالطريقة التالية:

- أولا: إدراك هذا العنصر أو الاتجاه الجديد.

- ثانيا: الاهتمام أو المصلحة وهو شرط قبل أن يكون مرحلة ،فإذا لم يكن هناك فائدة من هذا التغير، فلن يلق القبول المفترض.

- ثالثا: التقييم ويعني الموازنة والمقارنة بين الوضع الحالي والوضع بعد التغير.

- رابعا: التجريب ومحاولة الاستفادة من هذا التغير.

- خامسا: مرحلة التبين أو التثبت والاقتناع بالفكرة وتقبلها على أنها جزء من منظومة الفرد الثقافية.

ولا يوجد فصل تام بين هذه المراحل فقد تتداخل أو تتم بتسلسل مختلف([11]).

([10]) - د. أحمد زايد ، علم الاجتماع ، النظريات الكلاسيكية ، (جامعة القاهرة) ، ١٩٩٧ ، ص (١١٨ ، ١١٩) .

([11])- إيمان شادي ، الثورة والتغير الثقافي ، سلسلة مفاهيم ،ع ٩٢ ،السنة الثامنة ،(القاهرة ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية) أغسطس ٢٠١٢ ، (ص ١٢).

وفي حقيقة الأمر ، لا يمكن التنبؤ بالفترة التي قد يحدث فيها التغيير، ولا نستطيع مثلا معرفة زمن التحول ،وجل ما يمكننا معرفته هو ظهور لبدايات هذا التغيير أي بعد حدوث الحدث، وهذه إحدى أهم الصعوبات التي تواجهها دراسة القيم والتغييرات القيمية .

- أزمة القيم .

عندما يبدأ التغيير "غير المقنن والسريع " داخل النسق ،فذلك ينبأ بوجود أزمة .

والأزمة هي تضارب المصالح مع نسق القيم ،ويمكن تعريفها بأنها علاقة وجودية بين الإنسان وشروط وجوده و تكون الأزمة بالغة الشدة إذا ارتبطت بالقيم خاصة القيم ذات الطابع المقدس أو كان الصراع بين الأنا والأنا الأعلى.

وتبدأ الأزمة عندما يتنكر المجتمع أو بعض أفراده لقيمه نتيجة للأسباب السالفة الذكر ،وتسمى هذه الحالة بمرحلة التصدع الثقافي(٢٠).

ومن خصائص هذه المرحلة أن الثقافة تبدأ تضعف وتصبح غير قادرة على تفسير مجمل التغيرات التي تحدث داخل النسق ومن ثم فهي عاجزة عن مواجهة مختلف الثقافات الأخرى التي تكون قادرة على مواكبة مجمل ما يحدث داخل نفس النسق ، فيعجز الفاعل الاجتماعي عن المحافظة على النسق، ويحدث ذلك للأسباب عدة منها :

أولا: - سقوط الالتزام بالقيم والتوجهات الثقافية التقليدية عندما يصبح بناء الضبط ضعيفا باعتباره صادرا عن ثقافة ضعيفة .

و يؤدي هذا الوضع الى تخلي البعض عن الالتزام بالثقافة التقليدية في مقابل تمسك الآخرين بها بشدة،و قد يوافق آخرون على مجموعة من القيم التي تأتيهم من خارج النظام الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة من التعدد الثقافي الذي يدفع بدوره إلى نشأة الثقافات الفرعية .

الثقافات المتعددة تكون السبب الرئيسي في تعدد الولاءات الثقافية الذي يكون سببا في تصدع النسق الثقافي ، ونتيجة لذلك تنهار أغلب المعايير الثقافية التي تشكل الموجهات المشتركة للسلوك الاجتماعي فتصبح التوقعات المشتركة مجهولة بين الأفراد وبعضهم البعض ،وهذا يخلق تباعدا بين أفراد المجتمع ،ويحل الروابط الثقافية القيمية التي كانت تجمعهم ،ومن ثم تحميهم من أي ثقافة أو قيم وافدة .

هذا الوضع يكون سببا في غياب الالتزام المشترك بالقيم، فالالتزام السابق بالقيم التقليدية كان يشكل النواة الثقافية للمجتمع ،وتسمى هذه الحالة من التخبط بالأنومي .

الأنومي هو انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك ،وضعف التماسك الاجتماعي لبناء المجتمع .

وهي تعبير عن حالة العجز الذي يصيب القيم فتصبح عاجزة عن ضبط السلوك لكونها ضعيفة ومحرومة من مشروعيتها ،ومن ثم فهي لم تعد تنسجم مع النظام الاجتماعي أو السياسي الذي يضع الأفراد ثقتهم فيه .

وهذا يعني أنه لم يعد هناك معنى مشتركا يلقي قبولا من الجميع ويؤكد انتمائهم لبناء النسق .

ثانيا: - للمرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع بسبب عمليات التحديث التي يحاول بها النظام تطوير نفسه دورا أساسيا في إضعاف القيم وثقافة المجتمع وذلك حين تظهر ما يعرف بالثنائية القيمية أو الثقافية .

وتحدث هذه الحالة بسبب أن المجتمع دخل مرحلة جديدة من التطور في حين أن قيمه التقليدية لا تزال تشكل الأساس الموجه للسلوك في السياق الاجتماعي، فالمجتمع وعلى الرغم من أنه قطع شوطا واضحا في عملية التحول إلا أنه لم يستوعب بعد التوجهات القيمية الجديدة التي ظهرت مع بداية المرحلة الجديدة، بل لا يزال مقيدا بالتوجهات القديمة باستثناء بعض السياقات المحددة.

---

٢٠)-علي وطفة ، "الثقافة وازمة القيم في الوطن العربي " ،ع١٩٢ ، السنة ١٧ ، المستقبل العربي ،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية)، شباط / فبراير ١٩٩٥ .

وهنا تظهر ثنائية أو ما يشبه الانقسام في المجتمع حيث نجد شريحة سكانية كبيرة لا تزال تؤمن بالقيم التقليدية التي اعتراها الضعف بسبب ضعف مؤسساتها ،في المقابل نجد أن القيم الحديثة تعاني من الضعف أيضا لأنها تبدو غريبة على شريحة كبيرة من المجتمع والمؤسسات التي تقوم عليها لا تزال في طور النشأة والتكوين ،ولهذا فهي غير قادرة على فرض نفسها بشكل كامل .

ونتيجة لذلك تبرز قيم وأيديولوجيات انتهازية تتحقق لها مصالحها في مختلف مجالات الحياة.

وهذه حال أغلب دول العالم الثالث بعد الاستقلال عندما حاول قادتها الجدد الدخول في عمليات تحديث للنظام الاقتصادي مهملين تماما النظام الثقافي ، فكان الأحرى بهم تهيئة النظام الثقافي لمثل هذه التطورات الاقتصادية والسياسية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة الى غير ذلك قبل البدء في الجانب المادي من التحديث ويجب ألا ننسى أنه يجب أن يتوازن الجانب المادي مع الجانب المعنوي والذي تمثله القيم المرافقة للتطور والتي يجب أن تلقى قبولا عاما لكي نستطيع القول أن عمليات التحديث والتنمية أتت ثمارها ، أما أن نطور الجانب المادي ونهمل الجانب المعنوي فهذا سيكون مآله الفشل - لا محالة - .

والملاحظ أن مرحلة التحول تكون عادة متخمة بكثير من الصراعات التي تنتج عن تناقض الولاءات (التقليدية ، الحديثة) لمختلف الجماعات ،وهذا يضر اهتزاز النسق الاجتماعي من خلال إرادة الفاعل ،وهنا تظهر أهمية التوازن في مواجهة صور عدم التكامل ،فيحاول النسق تجاوز الأزمة عن طريق عدد من الميكانزمات التي يولدها للحفاظ على ذاته ،وهي عملية تُعرف بالضبط الاجتماعي والتي تنقسم إلى ثلاث ميكانزمات أساسية :

١- التحمل : يهدف إلى تهدئة القلق الناتج عن رد الفعل تجاه التوتر.

٢- التسامح في الاستجابات تجاه إحباط علاقات التفاعل ،وما فيها من توقعات متبادلة .

٣- تقنين علاقات التفاعل : لمحاصرة الميل نحو الانحراف .

وهناك أنواع أخرى من التوتر تنشأ خلال الضوابط الرسمية أطلق عليها ميكانزمات العزل ويكون الهدف منها وضع حدود على الضوابط الرسمية، وتدرج المكانة لكي لا تدخل الأنساق الفرعية في صراع لا ينتهي .([٣])

وقد ينجح الضبط إذا ظهر الخلل في مشكلة التكامل فقط ، أما في حالة ظهور مشاكل التكيف وإدراك الهدف والتكامل والكمون ، فهنا تُصبح الحاجة إلى أن يقوم كل نسق فرعي بوظيفته.

فتوجيهات القيم (الثقافة) تحدد وتقيد مدى الاختلاف بين معايير النسق الاجتماعي.

وينظر إلى هذه المعايير عندما تترجم إلى توقعات للفاعلين الذين يؤدون الأدوار ، باعتبارها قيودا على الدوافع وعمليات اتخاذ القرار في أنساق الشخصية ، وينظر إلى صور نسق الشخصية باعتبارها عمليات حيوية تحدث داخل النسق ،وينظر إلى كل نسق باعتباره يوفر شروط الطاقة الضرورية لأداء الفعل ، وهذا يعني أن الفرد يزود نسق الشخصية بالطاقة ،وفي المقابل يقوم نسق الشخصية بتوفير الطاقة اللازمة للنسق الاجتماعي ، كما يوفر تنظيم أنساق الشخصية الشرط الضروري لنسق الثقافة .([٤])

وفي حالة ما عجز النسق عن إعادة التوازن المفقود للنظام القيمي تبرز ظاهرة خطيرة تسمى بالاستلاب وهي شكل من أشكال الصور المشوهة للذات .

فالمستلب لا يكون مفتوحا على إمكانيات ذاته ولا صيرورة له بل مفعول به فقط،والفاعل هو الأخر قد يكون المجتمع أو النظام السياسي أو ثقافة وافدة.....

---

[٣]) - أحمد زايد ، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية ، مصدر سبق ذكره ،(ص ١٢٧ ، ١٣٠) .

[٤]) - جوناثان تيرنر ، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة : محمد سعيد فرح ، ط٢ ،(الاسكندرية ، منشأة المعارف)، ٢٠٠٠، (ص ٦٦ ، ٦٧) .

آلية الاستلاب تعمل على الاستدماج وهي تعني استجابة الفرد لفكر وقيم ونمط حياة شخص أخر ومحاولة التكيف معه وفقا لمعطياته وقيمه وثقافته([٤٥]).

وإذا كان الاستلاب أحد أوجه التشويه الثقافي ، فالاغتراب هو وجهه الأخر الذي يعني سلب المعرفة أي سلب إمكانيات انجاز الأهداف، فالاغتراب يعني استحالة تصور قيام الحرية مع غياب المعرفة الكاملة بعناصر النسق الاجتماعي ،أي غياب المعرفة بالأهداف والمعايير الرسمية، وهو يعني الانعزال الاجتماعي بحيث تستخدم كل من اللامعيارية والعزلة في تصور التكيفات التي يؤديها الأفراد بالنسبة للمواقف التي قد لا تتوازى ولا تتطابق فيها الأهداف والوسائل بصورة جيدة .

وقد يكون الاغتراب نفسيا حيث الصراع بين الأهداف الفردية والثقافية في الوقت الذي تلتزم فيه بالوسائل المنتظمة ،ومن ثم يكون الفاعل مع النسق الاجتماعي في بعض جوانبه البنائية المتعلقة بالوسائل وخارج النسق في الجانب المتعلق بالأهداف .

الاغتراب قد يكون سببا وجيها لخلق حالة من التمرد عند المواطن تعكس عمق الأزمة الثقافية التي يعانيها والتي تقوده سريعا نحو أزمة خطيرة وهي أزمة الهوية .

الهوية تعني إحساس متماسك بالذات الذي يعتمد على قيم مستقرة وعلى قناعة بان أعمال الفرد وقيمه متناغمة ، فالهوية شعور بالكلية والاندماج في المجتمع وهو معيار لا تفرزه الذات الفردية وإنما يفرض من العقل الجمعي فهو الذي يحدد ما يجب أن يكون عليه الفرد وسلوكياته بمعنى أنه يشير إلى ما هو كائن من سلوكيات للفرد ،وما ينتظر منه أن يقوم به أو أن يكون عليه .

إن الأمر الحيوي في تشكيل الهوية هو الشعور بالانتماء والولاء للثقافة وهذا يستلزم درجة عالية من التكامل الثقافي، وذلك يعني وجود قدر معين من الانسجام الداخلي، والارتباط العاطفي بين عناصر الثقافة ،وذلك من شأنه المحافظة على الثقافة واستمراريتها ([٤٦]).

يعتقد بارسونز أن التغير الاجتماعي قد يحدث بفعل تبادل الطاقة والمعلومات داخل أنساق المجتمع ،وقد تحدث تغيرات عند زيادة كمية المعلومات والطاقة المتبادلة بين أنساق الفعل والتي بدورها تعدل وتغير من نتائج المعلومات والطاقة عند أي شخص .

أما المصدر الأخر فيتمثل في عدم توفير المعلومات أو الطاقة توفيرا كافيا، وهذا بدوره يؤدي إلى إعادة التوافق الداخلي والخارجي في بناء أنساق الفعل .

فصراع القيم المترتب عن زيادة المعلومات يؤدي إلى صراع بين المعايير الذي يؤثر على أنساق الشخصية وعلى نسق الكائن الحي ، ومن ثم يرتبط التسلسل المعرفي لأساليب الضبط بمفهومات تشير لمصادر التبات والتغير([٤٧])،وهذا قد يظهر على شكل أزمة هوية مثلا .

يظهر هذا النوع من الأزمات في حالة صعود مكانة القيم الثقافية في أوقات الأزمات الاجتماعية ويحدث هذا النوع من الأزمات حينما تعجز مؤسسات الدولة والمجتمع عن تلبية حاجات المواطنين الأساسية.

وهذه الأزمة ليست ذات طبيعة مادية فقط بل هي تمس القيم والمعتقدات والممارسات الثقافية والاجتماعية ،وتهاجم الخلفية المعرفية الأساسية والمعتقدات والمشاعر حول عالم الحياة التي يبدو وكأنه ثابت ويحتمي الممارسات اليومية في إطارها.ولكن عند استحالة مواصلة هذه العادات بنفس النمط القديم يختل النظام الروحي للبشر ،وتتعرض هويتهم المتجذرة في الموروث لتحد جذري لا فكاك منه ، فيشعر المواطن بالضياع وكأنه تم استئصاله من موطنه وكأن أركان عالمه اهتزت وبدأت تدوي أمامه .([٤٨])

([٤٥]) - وليد منير، التنمية وأزمة الثقافة بين ظاهرة الاستلاب وفاعلية التغيير،دراسة في التأصيل المعياري : أسامة أحمد مجاهد ، أمجدأحمد جبريل ، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية ،ط١ ، (القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر) ، ج١ ، ٢٠٠٨ ، (ص ٤٣٩).

([٤٦]) - علي وطفة ، مصدر سبق ذكره ، (ص ٥٣ ،٦٦).

([٤٧]) - جوناثان تيرنر ، مصدر سبق ذكره ،(ص ٦٧)

([٤٨]) - مارالند مولنر ، مصدر سبق ذكره ، (ص ٨٦).

الهوية بأنها تشير إلى تحديد مجموعة ذوي المعتقد الواحد بأنهم يقومون بشكل ملائم داخل نطاق القرارات الحكومية أي أنها تشير إلى أعضاء النسق الملائمين .

ويمكن رصد ثلاث مستويات لمفهوم الهوية :

-الهوية الذاتية : تعبر عن فهم الفرد لذاته أو كينونته ،فهي تعبر عن الذات، وتعود جذورها إلى فكر التنوير وما ارتبط به من اعتبار الفرد لذاته كمركز للحياة ، والاهتمام بالفرد والفردية كأساس للمجتمع .

-الهوية الاجتماعية : تطرح الفرد كجزء من المجتمع وموقعه منه ،وهي تعني بهذا المفهوم معرفة المواطن بانتمائه الاجتماعي .

وقد استخدم تيار ما بعد الحداثة هذا المفهوم حيث يستخدمونه كمحرك أساسي للفرد في إطار مجتمعه ،ويفترضون في ذلك عوامل تاريخية وبيولوجية محددة ويقولون بهويات متعددة. فالهوية عندهم انعكاس للتوازن بين الاهتمامات الخاصة والمطالب العامة .

-الهوية السياسية : الهوية بمعنى الفرد كجزء من مجتمع كامل، وكيف يرى نفسه متميزا عن المجتمعات الأخرى.

التمييز هنا بمعنى الاختلاف ولا يعني بالضرورة الأفضلية ، ويعكس هذا المستوى التعقيد الذي يتسم به المجتمع الدولي الحديث والوعي باختلاف القيم ،والمعاني والرموز الثقافية في العالم الذي ينتمي إليه .([49])

وتعتبر أزمة الهوية من أكثر معضلات هذا العصر ، فالهوية كانت ولا تزال أكثر المقدسات تعرضا للاضطراب وأحيانا للتفتيت وذلك للأسباب التالية :

١-التقدم والتغير السريع الذي عرفته المجتمعات ، والأشكال الجديدة للتنظيم الاجتماعي والسياسي ، وظهور تكنولوجيا جديدة، وتغير نمطها السريع مما يؤثر على الأفكار وكل أشكال الممارسات المصاحبة لهذا التغير.

٢-التقارب الزماني المكاني ،فالحداثة قدمت الزمان بوصفه مقولة رئيسية من خلالها يمكن فهم التطور والتقدم .

إن التواجد الاجتماعي للهوية يفترض أنها تتميز عن الهويات الأخرى،وكلما توطدت الهوية كلما دفعت الأفراد إلى تحديد وإبراز عناصر تميزهم سواء عن طريق رفض المجتمعات الأخرى التي تحاول التدخل معهم ، أو عن زيادة التماسك الداخلي لمجتمعهم .([50])

وتشكل أزمة الهوية - اليوم- أغلب النزاعات في العالم خاصة ما نطلق عليه الهوية الإثنية .

يعتبر بارسونز الإثنية بؤرة التركيز الأولى لهوية الجماعة لأنها التنظيم الأولي الذي يضم جماعة من الناس ،وهي أداة لتجميع الولاءات في الجماعة .

وتعتمد هذه الظاهرة على الإدراك الذاتي المشترك بين أعضاءها ،واستجابة الآخرين لذلك الإدراك بما يتضمنه من جوانب وعناصر كالدين والإقليم والعرق ....

وتساعد الثقافة الإثنية على إيجاد معايير اجتماعية ،وأنماط معينة للسلوك الجماعي يجعل الجماعة أكثر تميزا ويبلور هويتها وهوية الأفراد بداخلها ، فهي تمثل خليطا من العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية ،وتفاعلا بين التقاليد والتوجهات الاجتماعية الخاصة بالمكانة والدور .([51]) .

ولقد رفض العديد من الفلاسفة والمفكرين تميز هذه الإثنيات ومطالبتها بحيز من الجسد السياسي.فجون ستيوارت ميل رفض منح الأقليات أي وضع قانوني مع أنه كان يدرك مشكلة التهميش الاجتماعي والسياسي للأقليات ومع أنه يرفض سيطرة الأغلبية عليها ([52]).

([49])- محمد أحمد العجاتي ، أزمة الهوية في الفكر السياسي العربي دراسة مقارنة في رؤى حسن حنفي ومحمد عابد الجابري رسالة ماجستير غير منشورة ،(القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ٢٠٠١ ، (ص ٢٩ ، ٣٠) .

([50])- محمد أحمد العجاتي ، مصدر سبق ذكره ، ص(٣١،٣٢) .

([51])- نفس المصدر ، ص (١٢٣ ، ١٢٦).

([52])- باتريك ساكيدان ، الدولة والتعدد الثقافي ، ترجمة : المصطفى حسنوني ،ط١ ،(الدار البيضاء ،دار توبقال للنشر) ، ٢٠١١ ، ص ٣١

بصفة عامة لا يمكن تجاوز هذه الأزمة الخطيرة إلا بالطرق الآتية :

- تغيير البرامج الدراسية ،وملاءمتها مع واقع المجتمع المتعدد .
- الحق في الإعلام لإظهار ثقافة هذه الجماعات ومحاولة التعريف بها، والمحافظة على الطابع اللغوي .
- الاعتراف بالهوية الاجتماعية والسياسية للأخر وإعطاءه كامل حقوقه السياسية والمدنية ومعاملته كمواطن في الدولة ([٥٣]).

التعددية الإثنية مسؤولة عن أغلب الصراعات التي نعرفها اليوم والتي سوف نعرفها لاحقا فالتعددية الثقافية تشكل سيفا مسلطا على وحدة الدولة وتماسكها ، فوجود أكثر من هوية داخل بناء الدولة يعتبر خطرا يلاحق النظام السياسي .

- ثالثا : القيم والعنف السياسي .

القيم هي مصدر التصورات العامة حيال العالم والذات ، فهي تعطي للفرد الأمان وتجعله مقبولا لدى الآخرين ولهذا فمن الصعوبة التخلي عنها بسهولة ويسر، فالقيم هي الذات ومن ذا الذي لا يحارب من أجل بقائه ، ولهذا عندما يحدث تخلخل في قيم المجتمع يكون العنف هو الرد الأقرب ليظهر رفض التخلي عن الذات ، في مقابل من يحارب من أجل إثبات ذاته .

ويمكننا تلخيص المراحل التي يمر المجتمع الذي يعاني من أزمة قيم حتى ظهور العنف كالآتي:

١ - يؤدي ضعف القيم وانهيارها إلى تشتت الأفراد والمجتمع، و ذلك لأن المتفاعلين يكون عاجزين عن التنبؤ بسلوكيات بعضهم البعض ، هذا التنبؤ هو الذي يكون الألفة التي تربط بينهم فعند انعدام الألفة ينعدم الأمان .

٢ -الوظيفة الأساسية للنظام السياسي هي حراسة المنظومة القيمية والثقافية للمجتمع فهي تحميها وهو يدعمها ولكن عندما تفكك هذه المنظومة يبدأ البناء بالضعف لأنه فقد روحه وعند فقد الروح ينهار الجسد فيبدأ شيئا فشيئا يفقد فاعليته ومن ثم شرعيته .

٣- عندما تصبح الثقافة التقليدية عاجزة تحاول الجماعات المختلفة تطوير ثقافات فرعية تواكب التطورات الحاصلة في المجتمع أو على الأقل تحاول تطوير القيم بشكل يتناسب مع المستجدات وهنا تبدأ بوادر النزاع حين تحاول كل جماعة التمسك بثقافتها وقيمها على حساب قيم وثقافة الأخر داخل نفس المجتمع ، أو على حساب قيم الجماعات الأخرى الأمر الذي يقود إلى العنف والصراع المتبادل نظرا لاختلاف شرعية بعض السلوكيات بالنظر إلى مختلف المنظومات الثقافية.

٤- نظرا لضعف الالتزام القيمي والأيديولوجي للنظام السياسي ذاته ،ونظرا لانهيار ثقافة وقيم المجتمع ، فإن حركة النظام السياسي تصبح عشوائية لأنه فقد المنهج الذي كان يسير بمقتضاه فهو قد يدافع تارة عن القيم المنهارة وتارة أخرى يقف مدافعا عن جماعة معينة في مواجهة جماعة أخرى وهذا يكون سببا في المواجهة بين السياسي وبعض الجماعات ([٥٤]).

وقد يستخدم النظام القوة المادية كمحاولة منه لإجبار الجماعات على الأخذ بقيمه فيستخدم قوته ضد المواطنين وهذا يسمى (عنف دولة) وغالبا ما ترد عليه الجماعات بنفس طريق العنف (عنف الجماعات) أو قد تتصارع الجماعات فيما بينها.

هذا الوضع قد يؤدي إلى أزمة (تفكيك المأسسة) والتي تتعلق بوجود خلل في الرابط الاجتماعي السياسي ،وهو أعمق بكثير من تشويش المعالم السياسية ،وتفكيك المرجعيات الأيديولوجية ، فيبدأ ظهور بعض السلوكيات الخطيرة التي لم تكن موجودة في السابق (اختراقات علنية للنظام أو القانون ،استخدام مفرط للقوة ، افتقاد الأمان ...).

اختلال القيم قد يضع النظام في مواجهة جماعات سياسية ترغب في التغيير وجماعات أخرى غير راغبة فيه ، وقد يضع هذه الجماعات في مواجهة بعضها البعض باستخدام مختلف

---

[٥٣] - نفس المصدر ، ص ٥٨ .
[٥٤] - نفس المصدر ، ص (٧٥، ٧٧) .

أشكال العنف،فكلا جماعة تدافع عن قيمها ، وهذا ما قد نسميه بالأزمة القيمية حيث تصبح لدينا مجموعتان مختلفتان من القيم وهي :

-القيم المهددة وتمثل القيم التقليدية القديمة، والتي على أساسها تم إرساء نظام سياسي في السابق كان يدعمه نظام اجتماعي وثقافي ،وينشارك مجموعة من الأفراد في حمايته من أي تغيير قد يطرأ عليه، فيؤثر في البنية العامة للمجتمع ،وينعكس على مختلف الأعراف والعادات التي اعتاد الأفراد على اعتبارها مقدسات لا يصح المسا بها .

-القيم الجديدة تهدد البناء القديم بكافة أشكاله، وتهدد مصالح بعض الجماعات وتطالب بقيمها الجديدة التي اعتنقتها وترى أنها تتواكب مع متطلباتها، أو قيم كانت مضطهدة لأقليات وعندما شعرت بضعف مؤسسة الدولة هبت لنصرة قيمها.

لكل نوع من هذه القيم أنصار يدافعون عنها ، فأصحاب القيم المهددة يطالبون ببقاء وضع المجتمع كما هو عليه ،والمحافظة على قيمهم التقليدية دون أي تبديل ،وبالتالي على مصالحهم التي يحميها النظام السياسي القائم ، في المقابل نجد أصحاب القيم الجديدة يطالبون بالتغيير القيمي والذي سيتبعه -دون شك – تغيير بنائي يمكنهم من الحصول على مزايا تخدمهم وتمكنهم من تغيير النظام الذي يحمي اصحاب القيم التقليديه .(٥٠)

وصراع القيم يكون من أكثر الصراعات عنفا ودموية ، لأنه يمس روح الفرد وكيانه المعنوي ولا يمكن تعويضه بأي شكل من الاشكال .والفرد غالبا ما يدافع عن القيم لسببين مختلفين :

-الأول ظاهري وهو أن منظومة القيم تحمي مصالح جماعات معينة وتحقق لهم منافع وتمكنهم من تولي مراكز رفيعة ،ولهذا تحاول هذه الجماعات الحيلولة دون تبديل هذه المنظومة للحفاظ على مصالحها،ولو كان ذلك عن طريق استخدام العنف .

- الثاني خفي لأنه يتعلق بالمقدسات، فالإنسان مفطور على حماية رموزه المقدسة كالدين ومختلف المعتقدات الشعبية المتوارثة فهي بالنسبة له نظاما من الرموز يعمل على إقامة حالات نفسية وحواجز قوية وشاملة ودائمة في الناس عن طريق صياغة مفهومات عن نظام عام للوجود لإضفاء هالة من الواقعية بحيث تبدو هذه الحالات النفسية والحوافز واقعية بشكل فريد هذه الرموز تحميه من الخوف وتوفر له الأمن والأمان .

إذا كان السبب الأول مهما فالثاني يفوقه أهمية ، فمن أجل المقدسات قد يندلع العنف فكل طرف لديه قيمه ومبادئه ويستميت من أجل الدفاع عنها وهذا يفتح الباب على مصراعيه للعنف السياسي ليظهر وينتشر.

الخاتمة :-

إن ظهور العنف السياسي يعلن أن المجتمع يعاني من أزمة ما ، فالعنف لا يظهر من فراغ وإنما لأسباب تتعلق بطبيعة البيئة الداخلية للنظام السياسية ، فالعنف يؤكد للجميع "إن هناك خطبا ما ...."

أن الاختلال القيمي قد يكون سببا في اندلاع العنف في المجتمع ، فالعنف قد يظهر كرد فعل عن انفصال الجماعات عن بعضها البعض وفقدانها الثقة فيما بينها بسبب التغير القيمي أو انفصال النظام السياسي عن المجتمع لذات الأسباب .

التغير القيمي مطلوب لتطور المجتمع لأن القيم تتبدل وتتغير باستمرار فهي ليست قوالب جامدة ودائمة مستمرة على مر السنين ، فكل تطور اجتماعي ، سياسي أو اقتصادي

---

[٥٠] J- Yves roy , La notion de violence politique , Département de science politique, Université Mc Gill 1976 ,p 88.89

يحمل معه اختلاف - ولو طفيف - في قيم المجتمع ولكن عندما يكون هذا التطور سريعا فهذا قد يجعل المجتمع عرضة للعنف السياسي بين جماعاته المختلفة أو بين النظام السياسي والأفراد.

ونظرا لقدسية القيم وأهميتها لدى الفرد يكون هذا النوع من العنف من أقدس الأنواع التي يمكن أن يعرفها الفرد ، لأن موضوع الصراع يتعلق بالجانب الشخصي (المعنوي) وهو يختلف عن أي سبب أخر للصراع (اقتصادي ، اجتماعي .....) لأنه يتعلق بالروح .

المراجع :-

١- مراجع باللغة العربية .

- ابراهيم بلعادي ، العنف المفهوم والأبعاد دراسة نقدية - العنف والمجتمع مداخل معرفية متعددة ، (عين مليلة ،دار الهدى للطباعة والنشر) ،٢٠٠٣ .
- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج٣ ،(بيروت ، دار الكتاب العربي) ،١٩٨٠ .
- أحمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، (الإسكندرية ،أليكس لتكنولوجيا المعلومات)، ٢٠٠٤ .
- د.أحمد عبد الحليم عطية ، القيم في الفكر الغربي المعاصر ،(بيروت ، دار الثقافة العربية) ٢٠٠٨ .
- د.أحمد زايد ، علم الاجتماع ودراسة المجتمع ،(بلا جهة نشر ، مكتبة دار النصر) ، بلا تاريخ
- د. أحمد زايد ، علم الاجتماع ، النظريات الكلاسيكية ، (جامعة القاهرة) ، ١٩٩٧ .
- إسماعيل عبد الفتاح ، القيم السياسية في الإسلام ، ط١ ،(القاهرة ، الدار الثقافية للنشر) ٢٠٠١ .
- أماني قنديل ، نيقين مسعد ،وآخرون ، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، (القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية) ، ١٩٩٥ .
- باتريك سافيدان ، الدولة والتعدد الثقافي ، ترجمة : المصطفى حسوني ،ط١ ،(الدار البيضاء دار توبقال للنشر) ، ٢٠١١ .
- تركي علي ربيعو ، العنف و المقدس و الجنس في الميتولوجيا الإسلامية ،ط٢ (بيروت المركز الثقافي العربي) ،١٩٩٥ .
- حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية).
- حنا أرنديت ، في العنف ، ترجمة : إبراهيم عويس ، (بيروت ، دار الساقي).
- جان بول رزفير ، فلسفة القيم ، ترجمة ك د. عادل العوا ، ط١ ، (بيروت ، عويدات للنشر والتوزيع) .
- جوناثان تيرنر ، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة : محمد سعيد فرح ، ط٢ ،(الاسكندرية ،منشأة المعارف)، ٢٠٠٠.
- سامية خضر ، إستراتيجية مواجهة العنف ،(القاهرة ، مؤسسة الطويجي للتجارة والطباعة والنشر) ، ٢٠٠٣ .
- عبد الحكيم خلاف ، معجم السبيل عربي - عربي ،ط١ ،(الجزائر ،دار الرسالة) ، مارس ٢٠٠٢ .
- د. علي ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، ط١ ،(القاهرة دار المعارف)،١٩٨١.
- د. كمال المنوفي ،أصول النظم السياسية المقارنة،(الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- محمد سمير عبد الفتاح ، زينب سيد عبد الحميد ،علم النفس الاجتماعي ،(القاهرة ، دار المصطفى للطباعة) ،٢٠٠٣ .
- نبيل عبد اللطيف، فلسفة القيم نماذج نيتشوية ،ط١ ، (بيروت ، التنوير للطباعة والنشر) .
- د.سلوى علي سليم ، الاسلام والضبط الاجتماعي ، ط١ ،(القاهرة ، مكتبة وهبة) ،١٩٨٥.
- هارلميس وهوليورن ، سوشيولوجيا الثقافة والهوية ، ترجمة : حاتم حميد محسن ،ط١ (دمشق ،دار كيوان) ،٢٠١٠ ص (١٠٥ ،١٠٦).
- وليد منير، التنمية وأزمة الثقافة بين ظاهرة الاستلاب وفاعلية التغيير،دراسة في التأصيل المعياري : أسامة أحمد مجاهد ، أمجد أحمد جبريل ، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية ،ط١(القاهرة دار السلام للطباعة والنشر) ، ج١ ، ٢٠٠٨.

٢- الدوريات :

- إيمان شادي ، الثورة والتغير الثقافي ، سلسلة مفاهيم ،ع ٩٢ ،السنة الثامنة ،(القاهرة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية) ، أغسطس ٢٠١٢ .
- باربرا ويتمر ، الأنماط الثقافية للعنف ، ترجمة : ممدوح يوسف عمران ، عالم المعرفة ،العدد ٣٣ ،(الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، مارس ٢٠٠٧.
- سعيد إبراهيم عبد الفتاح ،أثر الفضائيات على القيم في ضوء العولمة الثقافية ،مجلة جامعة حلوان ،العدد الثالث ، ٢٠٠٢ .
- ضياء رشوان ، (مدخل حول العنف ... العنف الإسلامي (الحالة المصرية))، ع ٤٣ ،أبريل ١٩٨٨ ، السنة الرابعة الوحدة ، (الرباط) .
- علي وطفة ، "الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي " ،ع١٩٢ ، السنة ١٧ ، المستقبل العربي ،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية)، شباط / فبراير ١٩٩٥ .
- نشوى محمد أحمد ،العنف السياسي ،، سلسلة مفاهيم ،ع ٩٠، السنة الثامنة ،(القاهرة ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية) ، سبتمبر ٢٠١٢ .

٣- رسائل علمية .

- أسامة محمد محمد صالح ، اقتسام السلطة التوافقي والعنف السياسي الإثني في ايرلندا الشمالية ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة)، ٢٠٠٦ .
- الهام البودالي وديع ، العنف في الحياة السياسية العربية (دراسة في الأسباب والأصول التاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (جامعة المرقب،ليبيا) ، ٢٠٠٥.
- محمد أحمد العجاتي ، أزمة الهوية في الفكر السياسي العربي دراسة مقارنة في رؤى حسن حنفي ومحمد عابد الجابري رسالة ماجستير غير منشورة ،(القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ٢٠٠١ .

٤- مراجع باللغة الفرنسية .

-Arend Hannat, Quest ce que la politique , Sueil .
- Yves roy , La notion de violence politique , Département de science politique, Université Mc Gill 1976 .